



# مختارات اعلامية



## دعوة رئيس الجمهورية لاسترداد الأموال المنهوبة

عبد الحليم الرهيمي

جريدة الصباح

٣٠ كانون أول ٢٠٢٠

بالرغم من أهمية المطالبات المتكررة لخبراء الاقتصاد والمال، بضرورة استرداد الاموال العراقية المنهوبة الى الخارج قبل وبعد العام ٢٠٠٣ ، فإن ابداء رئيس الجمهورية د.برهم صالح مؤخراً اهتمامه الكبير لهذه المسألة الحيوية الراهنة، قد أضفى عليها أهمية اكبر، ما زاد في انتعاش الآمال المنعدمة عليها، باسترداد حقوق العراقيين الضائعة والمنهوبة، بغير وجه حق، خاصة ان استرداد اي مبلغ لخزينة الدولة هو مورد اضافي اكثر ما يحتاج اليه العراقيون في هذه الأزمة المالية - الاقتصادية الراهنة الحادة والخانقة.

الاموال المنهوبة و المهزبة الى خارج العراق، اضافة الى الممتلكات والمنشآت العائدة للعراق، التي قدرتها جهات رسمية وغير رسمية بـ١٥ مليار دولار وهي بالواقع اكثر من ذلك بكثير، حيث ذكر عدد من خبراء الاقتصاد بعضهم معني رسمياً بمتابعة واسترداد تلك الاموال، التي تبلغ اقيامها مع الممتلكات التي اشترتها الدولة منذ ما قبل ٢٠٠٣ وتشمل أراضي وعقارات و مزارع... الى غير ذلك ، نحو ٥٠٠ مليار دولار.

لقد بوشر بإطلاق تلك المطالبات لاسترداد اموال العراق منذ الدورة البرلمانية الثالثة، التي كانت تشكل اللجان للقيام بهذه المهمة، لكن سرعان ما كانت تتوقف تلك اللجان عن العمل بسبب عشرات العراقيل و المصدات، التي تقف امامها من جهات يعتقد انها تتضرر من هذه المساعي.

ولذا، يمكن القول، إن توجه رئيس الجمهورية للاهتمام بهذه المسألة و متابعتها يضيفي عليها اهمية اكبر، بما سيفعل المساعي العاملة بهذه الاتجاه، ولدفع زخم هذا التوجه نحو خطوات عملية استقبل رئيس الجمهورية بقصر السلام مؤخراً كلا من رئيس هيئة النزاهة القاضي علاء حميد ورئيس هيئة الادعاء العام و مدير عام الاسترداد في هيئة النزاهة ومدير عام التحقيقات في الهيئة، حيث أكد الرئيس لهم، على الدور المهم الذي يضطلعون به على هذا الصعيد ودعاهم للكشف على الفاسدين ومهربي الاموال المنهوبة، عبر التنسيق مع البلدان ومؤسسات المجتمع الدولي ذات العلاقة والاستعانة كذلك بالخبرات والتجارب الدولية بهذه المجال، مؤكداً للمسؤولين الذين التقاهم بدعم جهودهم بتحقيق هدف استرداد ما نهب وهرب من اموال العراقيين ، ووجه بالوقت نفسه بعقد اجتماعات دورية معهم لتنفيذ المستمر، لهذه المسألة وتحقيق خطوات عملية على طريق انجازها.

بقي أن نقول إن اللجان والهيئات المعنية باسترداد الأموال المنهوبة والمهزبة وممتلكات الدولة العراقية في الخارج، مطالبة ببذل اقصى الجهود لاستردادها، مستفيدة من توجه رئيس الجمهورية بدعمها ومساندتها من اجل انجاز مهمتها الوطنية هذه على اكمل وجه.